

# الأحوال السياسية والاقتصادية بمكة المكرمة في العصر المملوكي

لريتشارد مورتيل

سامي الصقار

أستاذ في قسم التاريخ — كلية الآداب  
جامعة الملك سعود — الرياض

جاءت كتبهم إما حولية تبعثت فيها أخبار الأحداث بين مختلف السنين، مما أخلّ بوحدة الموضوع كالذي نراه في «اتحاف الوري بأخبار أم القرى» لنجم الدين بن فهد، وذيله «بلوغ القرى» لعبد العزيز بن فهد، أو أنها مصنفة على شكل معاجم للتراجم، مثل «العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين» لتقي الدين الفاسي، وذيله المسمى «الدرالكمين» لنجم الدين بن فهد، ومثل «الدرر الكامنة» لابن حجر العسقلاني، وهنا أيضا تبعث الأخبار بين التراجم التي لا رابط بين بعضها البعض، إذ هي مرتبة على الحروف الهجائية لأسماء أصحابها، أو تكون تلك الكتب مصنفة على أسلوب كتب الخطوط، مثل «شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام» للفاسي، وفيه ينصب الاهتمام على معالم المدينة ومؤسساتها، وهناك «تاريخ المستبصر» لابن المجاور الذي هو أشبه ما يكون بالكتب الجغرافية .

وهكذا فإن هناك فراغاً في المكتبة العربية لمصنفات تعالج الأحوال السياسية والاقتصادية لمكة كموضوع قائم بذاته له وحدته وحدوده، وتهتم بالعلاقات بين أمراء مكة والدول التي كانت لها السيادة على الحجاز. ولذا فإن دراسة الدكتور مورتيل

مورتيل، ريتشارد / الأحوال السياسية والاقتصادية بمكة في العصر المملوكي. — الرياض : عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود، ١٤٠٥ هـ — ١٩٨٥ م.

طلعت علينا جامعة الملك سعود مؤخرًا، وهي مشكورة بكتاب قيّم عنوانه «الأحوال السياسية والاقتصادية بمكة في العصر المملوكي»، صُفّه الدكتور ريتشارد مورتيل الأستاذ المساعد في كلية الآداب. ويقع هذا الكتاب في ٢٧٣ صفحة من القطع الكبير. والكتاب في الأساس أطروحة تقدم بها الأستاذ ريتشارد إلى جامعة القاهرة في ١٩٨٣/٦/٨، وقد حصل بها على درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى في الآداب من قسم التاريخ في تلك الجامعة .

وبالنظر لأهمية هذا الكتاب رأيت من واجبي تقديمه للقراء، خصوصًا وأن ما كُتِبَ عن مكة المكرمة لا يزال قليلًا إذا ما قيس بما كُتِبَ عن العواصم الإسلامية الأخرى. وفضلاً عن ذلك، فإن المؤرخين المسلمين الذين اهتموا بالعاصمة المقدسة في الفترة التي تغطيها هذه الدراسة (٥٩٧ — ٩٢٣ هـ / ١٢٠١ — ١٥١٧ م)

جاءت لسد مثل هذا الفراغ الكبير الذي يستشعره الباحث في تاريخ المدينة المقدسة .

وتقع هذه الدراسة في مقدمة وسبعة فصول وخاتمة، علاوة على التصدير الذي كتبه الأستاذ الدكتور محمد جمال الدين سرور أستاذ التاريخ الإسلامي في جامعة القاهرة، وكان مشرفاً على الأطروحة، وقد أعرب فيه عن سروره لتقديم الكتاب، وأشار إلى العناصر الأساسية لكل فصل من فصوله، وشهد بأن الأطروحة تمثل دراسة جادة قائمة على منهج علمي سليم وأسلوب واضح، وأن المؤلف قد استقصى الحقائق التاريخية من مختلف المصادر. وقد تمكن من إلقاء الأضواء على إمارة الأشراف الحسينيين بمكة في العصر المملوكي، فضلاً عن عنايته بإبراز مظاهر الحالة الاقتصادية في ذلك العصر، وهو جهد يستحق التقدير .

تناول المؤلف في المقدمة عرضاً موجزاً للموضوع وبيان أهميته مع خلاصة مركزة تلقي الضوء على خطوطه الأساسية، وأعقبها بفقرة عن المصادر التي استعان بها في دراسته، بين مخطوط ومطبوع، وبيّن أهمية عدد منها، ومدى ما قدمته تلك المصادر من معلومات لهذه الدراسة .

أما الفصول السبعة، فأولها : يتناول الأحوال السياسية بمكة المكرمة في عهدي إمارة الجعافرة والهواشم (القرن الرابع — السادس للهجرة)، إلا أن المؤلف رجع فيه إلى الفترة السابقة على عهد الجعافرة، وأعقبها بالحديث عن تأسيس تلك الإمارة في القرن الرابع الهجري، ومظاهر سيادتها في الحجاز وعلاقتها بالفاطميين، ثم زوال تلك الإمارة في القرن الخامس مفسحة المجال لإمارة جديدة هي إمارة الهواشم. وهنا يبين المؤلف موقف هؤلاء من العباسيين والفاطميين والأيوبيين. وختم الفصل الأول هذا بشرح أسباب سقوط إمارة الهواشم في القرن السادس، ومن بينها انقسام الهواشم على أنفسهم .

خصص الفصل الثاني : لأحوال مكة السياسية في القرن

السابع الهجري، مبتدئاً بدراسة إمارة قتادة بن إدريس الحسني الذي ساد الاستقرار في عهده، إلا أن الحال ما لبث أن تغير عقب اغتياله في سنة ٦١٧ هـ، فتسرب الانحلال إلى حكم بنيه مما سهل للأيوبيين في اليمن من الاستيلاء على مكة. ثم تناول المؤلف الصراع الذي وقع فيما بعد بين الأيوبيين في مصر والرسوليين الذين أعقبوا الأيوبيين في حكم اليمن، من أجل السيطرة على مكة. وقد ساعد ذلك الصراع في عودة حكم الأشراف إلى مكة، ولكنهم ما لبثوا أن تنازعوا على أمرتها. وعني المؤلف في هذا الفصل بدراسة عهد الشريف محمد بن أبي نعيم وسيادته على الحجاز واستقرار الأمور فيها، وعلاقاته بكل من الرسوليين والمماليك الذين أعقبوا الأيوبيين في حكم مصر، وقد توطدت علاقاته بهؤلاء الآخرين الذين قرروا جرایة سنوية لأمير مكة، إذ كان هدف المماليك القضاء على نفوذ الرسوليين في الحجاز وضمان ولائها لهم .

ويتناول الفصل الثالث : بدايات تدهور حكم أشراف مكة في عهد أولاد أبي نعيم في النصف الأول من القرن الثامن الهجري، وبيان اضطراب الأحوال السياسية في المدينة المقدسة بعد وفاة الشريف أبي نعيم في سنة ٧٠١ هـ، وتنازع أبنائه من أجل الأمرة، ثم حكم ولديه رميثة وعطيفة، مع إيضاح موقفهما من المماليك في مصر والایلخانيين في العراق، وانحياز أحدهما حميضة إلى المغول في مواجهة المماليك الذين كانت نهايته على أيديهم في سنة ٧٢٠ هـ، واستغلال الملك المجاهد ملك اليمن الرسولي فرصة اضطراب الأوضاع في دولة المماليك للتقرب من أمراء مكة، إلا أنه لم يوفق لرجحان كفة المماليك في النهاية.

وقد خصص المؤلف الفصل الرابع من دراسته لشرح ظاهرة تزايد نفوذ المماليك في مكة في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري، فتناول حكم كلاً من ثقبه وعجلان ابني رميثة سالف الذكر، وتعرض لتدخل المماليك في إمارة مكة في عهديهما (٧٤٦ — ٧٧٧ هـ)، كما تعرض للنزاع الذي قام حول أمرة مكة منذ أن

تدخل الممالك وفرض سيطرتهم على التجارة المكية وعجز أمراء مكة عن مقاومة الاجراءات التي فرضها الممالك على تلك التجارة. ثم تتبع المؤلف حركة التجارة في إمارة مكة منذ بداية عهد الشريف بركات بن حسن حتى نهاية عصر الممالك، مبيناً أسباب تدهور مكانة مكة في التجارة الدولية، ثم فقدانها في النهاية لتلك المكانة. ويتضمن هذا الفصل بعض الفقرات المتعلقة بالمعاملات المالية في الفترة التي تغطيها هذه الدراسة .

هذا وقد كتب المؤلف خاتمة جيدة ضمنها النتائج التي توصل إليها، وقد بلغ عددها ٢٧ نتيجة، لخص فيها العلامات الفارقة التي تميز بها تاريخ مكة السياسي خلال العهد المملوكي، ولا سيما قيام إمارات حسنية ثلاث حاولت أن تجعل لمكة حكماً مستقلاً عن القوى الإسلامية الكبرى التي كانت تتقاسم حكم العالم الإسلامي، ثم المنازعات التي ابتلي بها أبناء الأسرة الحسنية في الحجاز، وما أسفرت عنه من نتائج ، ولا سيما تمهيد السبيل للتدخل من خارج الحجاز، وكذلك التنافس الذي وقع بين بعض تلك القوى الخارجية من أجل السيطرة على مكة بالنظر لمكانتها الخاصة في نفوس المسلمين، كالتنافس الذي حصل بين الأيوبيين والرسوليين، وبين هؤلاء الآخرين وبين الممالك، وكذلك التنافس بين الممالك والایلخانيين. هذا فضلاً عن بيان أهمية التجارة الدولية المارة بميناء جدة وحرص الأشراف على تنميتها للاستفادة من العصور التي كانت تجيئ عليها لخزينة الإمارة، وتدخل الممالك بغية الاستئثار لأنفسهم بموارد تلك العصور. وأخيراً تدهور المكانة التجارية لإمارة مكة بسبب تحول تجار الهند إلى عدن ، اضطراب الأحوال في الإمارة، علاوة على التهديد البرتغالي للتجارة الإسلامية .

هذا وقد تضمن الكتاب علاوة على ما تقدم، كشوفاً وملاحق عديدة، أولها كشف المصادر، ثم ملحق بأنساب أشراف مكة بدءاً بالإمام علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) وانتهاء بالشريف إبراهيم بن بركات، وملحق ثان يتضمن نص

استقل بها الشريف أحمد بن عجلان في سنة ٧٧٧ هـ حتى نهاية حكم أخيه علي في سنة ٧٩٧ هـ، مع بيان مظاهر التدخل المملوكي في شئون إمارة مكة السياسية في هذه الفترة، حتى تحولت تلك الإمارة إلى مجرد ولاية مملوكية في عهد حسن بن عجلان وابنه بركات (٧٩٨ — ٨٥٩ هـ)، وهي نقطة تحول مهمة في تاريخ هذه الفترة، وكان هذا هو موضوع الفصل الخامس الذي تضمن أيضاً جهود حسن بن عجلان للسيطرة على إمارة مكة وسبب نجاحه في سياسته الداخلية الذي يعزى بالدرجة الأولى إلى تأييد سلاطين الممالك له، ثم تدهور الأوضاع السياسية في أواخر عهده، مما أدى إلى تدخل الممالك بشكل مباشر ومستمر في شئون إمارة مكة، مع بيان أحوال هذه الإمارة في عهد خليفته بركات بن حسن، ولا سيما وضعها كولاية مملوكية.

ويتناول الفصل السادس الأحوال السياسية بمكة منذ وفاة بركات بن حسن في سنة ٨٥٩ هـ حتى زوال نفوذ الممالك منها. ويشمل ذلك دراسة عهد الشريف محمد بن بركات (٨٥٩ — ٩٠٣ هـ)، ومحاولاته توسيع نفوذه في بلاد الحجاز والعوامل التي ساعدته في تحقيق ذلك ، ومساعدته للقضاء على معارضيته. كما يشمل هذا الفصل ذكر انقسام أولاد محمد هذا على أنفسهم في أوائل القرن العاشر الهجري، وتبع أحوالهم حتى نهاية العصر المملوكي وانتهاء الأمر بخضوع مكة إلى الدولة العثمانية. وبهذا ينتهي القسم الأول من الكتاب المخصص للأحوال السياسية .

أما القسم الثاني من هذا الكتاب — وهو المخصص لدراسة الأحوال الاقتصادية بمكة في العصر المملوكي — فقد تضمنه الفصل السابع الذي تحدث فيه المؤلف عن الأحوال التجارية في مكة منذ بداية عصر الممالك حتى نهايته، ولا سيما أحوال التجارة في عهد الشريف حسن بن عجلان والظروف التي أدت إلى زيادة حجم التجارة الدولية المارة بإمارة مكة في عهده ومكانة جدة كفرصة بحرية لمكة. ويتناول هذا الفصل أيضاً

أو هيكل البحث وتخطيطه، أو شمولية المصادر، أو من ناحية الإنشاء وضبط قواعد اللغة العربية، أقول إنني حاولت بكل جهدي أن أجد شيئاً أنفذ منه إلى نقده، فلم أوفق — لسوء حظي وحسن حظ المؤلف الفاضل — وبالتالي فقد رجعت بخفي حنين!!.

والآن بعد هذا العرض لمحتويات الكتاب وبيان الرأي فيه، يحق للقارئ الكريم أن يعرف شيئاً عن المؤلف، فأقول إنه الدكتور ريتشارد مورتيل، الأميركي المسلم الذي أحب الإسلام وهو لا يزال طالباً في مرحلة البكالوريوس، كما أحب اللغة العربية التي حصل فيها على شهادة البكالوريوس بمرتبة الشرف الأولى من إحدى الجامعات الأميركية في سنة ١٩٧٤. ثم تحول إلى القاهرة في أواسط تلك السنة لمواصلة الدراسة، ولتعزير معرفته باللغة العربية. وهناك حصل على درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي من الجامعة الأميركية في القاهرة في سنة ١٩٧٧. وخلال وجوده في مصر هداه الله إلى الإسلام فأعلن اعتناقه والدخول فيه أمام الهيئة المختصة في الجامع الأزهر.

وفي سنة ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م انضم الأستاذ ريتشارد إلى هيئة التدريس في جامعة الملك سعود بصفة محاضر في التاريخ الإسلامي، وكان خلال عمله هذا يعد رسالة الدكتوراه التي هي موضوع هذا الكتاب الذي نراجع، حتى تمكن من إنجازها في عام ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م، وعندها عُيِّن أستاذاً مساعداً في كلية الآداب، إلا أنه انتدب للعمل في قسم النشر العلمي بعمادة شؤون المكتبات التابعة لجامعة الملك سعود، حيث لا يزال يعمل عند كتابة هذه السطور، وهذا للدكتور ريتشارد نشاط علمي واسع، فهو علاوة على انكبابه على مواصلة دراسة تاريخ مكة المكرمة من مختلف النواحي، وله في ذلك عدة بحوث آخذة طريقها إلى النشر باللغتين العربية والانكليزية، فإنه يعمل أيضاً على تحقيق بعض المخطوطات. وإلى جانب ذلك فقد شارك في

الأمان الذي أرسله السلطان الناصر محمد بن قلاوون إلى الشريف رميثة بن أبي نمي في سنة ٧٣١ هـ، وملحق ثالث هو نص مرسوم صادر من السلطان المذكور بتقليد أمرة مكة إلى الشريف رميثة المذكور آنفاً، وملحق رابع هو نموذج للمرسوم الذي يصدر عادة من سلاطين المماليك في مصر بتقليد أمرة مكة إلى أحد الأشراف (وهو خال من الأسماء)، وفقاً لما ورد في كتاب «صبح الأعشى في كتابة الإنشاء» للقلقشندي. وضم المؤلف إلى جانب ذلك كشافات مهمة، أولها كشف بأسماء الأعلام الوارد ذكرهم في الكتاب، وكشف ثان بأسماء الجماعات والقبائل والأسر والنول، وكشف ثالث بأسماء الأماكن، وأخيراً كشف بالمصطلحات، ولكن هذا الكشف لم يتضمن شروحا لمعاني تلك المصطلحات، وقد كان من المفيد إيراد شرح موجز لكل منها.

هذه خلاصة موجزة بمحتويات الكتاب الذي صنّفه الدكتور ريتشارد مورتيل، وهو مصنف في غاية الأهمية، وقد بذل فيه مؤلفه جهداً كبيراً، ويكفي أن نقول إنه رجع في دراسته إلى (٣٥٠) مصدرراً ومرجعاً، بينها (٤٦) من المخطوطات و(١٤٦) من المصادر العربية القديمة و(٦٠) مرجعاً عربياً حديثاً و(٩٥) من المراجع المؤلفة بلغات أجنبية مختلفة، فضلاً عن (١٣) من الدوريات. وقد مكنت هذه المصادر والمراجع المتنوعة المؤلف من الخروج بدراسة ناضجة قيمة استحق عليها إطراء مشرفه الذي يحظى باحترام كبير في الدوائر العلمية، كما فاز ببناء لجنة المناقشة التي منحت الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى. وإنني من جانبي لأنتبه هذه الفرصة لكي أهنئ الدكتور مورتيل على هذا الإنجاز الطيب الذي استكمل — في اعتقادي — جميع الشروط المنهجية وعالج موضوع الدراسة بموضوعية تامة وبشكل علمي دقيق. وإنني لا أكتم القارئ الكريم، بأنني حاولت جاهداً أن أجد في هذا الكتاب ثغرة ما أتسلل منها لنقده وبيان شيء من نقائصه وعيوبه، سواء من الناحية المنهجية، أو من ناحية دقة المعلومات،

الأجنبية، اللهم إلا الأطروحات والرسائل الجامعية التي كثيرا ما تبقى حبيسة في مكتبات الجامعات الأجنبية التي قدمت إليها. ولهذا فإن الدكتور ريتشارد بما آتاه الله من قدرة فائقة على تملك زمام اللغة العربية حتى صار كأبنائها قراءة وكتابة وحديثا، علاوة على لغته الأم (الانكليزية)، مع معرفة طيبة بلغات أوروبية أخرى، فضلا عما يبذله من محاولات جادة لتعلم اللغة الفارسية، وإذا أضفنا إلى ذلك حسن إسلامه وغيرته على التاريخ الإسلامي، أقول — بسبب هذه الاعتبارات — فإن الدكتور ريتشارد مؤهل جدا لكي يخوض ميدان التأليف في الدراسات التاريخية الإسلامية بشكل بعيد عن المطاعن والشبهات كتلك التي نجدها عند كثيرين من المؤلفين الأجانب الحاقدين على الإسلام. فعساه يستجيب إلى ندائي هذا، ويبادر إلى ترجمة كتاباته العربية إلى اللغة الانكليزية، حيث الحاجة ماسة إليها، والله الموفق .

تحرير كتاب الندوة العالمية الأولى لدراسات تاريخ الجزيرة العربية بجزييه الضخمين، وقد صدر عن جامعة الملك سعود في عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، كما اشترك في تحرير كتاب الندوة العالمية الثانية الذي أصدرته الجامعة المذكورة في عام ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

وهكذا فإن الدكتور ريتشارد يتقد نشاطا وحيوية، وأن انتاجه كثيرا إذا ما قيس بالنسبة لسنه، إذ لا يزال في الثالثة والثلاثين من عمره. ولذلك فأنني أتوقع له مستقبلا باهرا في الدراسات التاريخية بإذن الله. إلا أنني أطمع أن أرى مؤلفاته منشورة باللغة الانكليزية بدلا من اللغة العربية، لأننا لا نعدم في هذا الجزء من العالم من يؤلف لنا بهذه اللغة، ولكننا قلما نجد أحدا من أبناء المنطقة من صنف شيئا عن تاريخها باللغات

### طلب اشتراك

الاسم :

الضوات :

عدد النسخ : ( )

التاريخ :

قيمة الاشتراك السنوي ١٠٠ ريال سعودي بما فيها أجور البريد، ويرسل الاشتراك بموجب شيك أو حوالة باسم «دار نقب» مر ب (١٥٩٠) الرياض ١١٤٤١ ت ٤٧٨٨٨٣٣ المملكة العربية السعودية